بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

وزارة الخارجية الدنماركية

KOICA
Korea International
Cooperation Agency

ورشة عمل

تفعيل منظومة التصريح بالذمة المالية والمصالح

في ضوء القانون الجديد والتجارب السابقة

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

بيروت، الجمهورية اللبنانية

26 أيلول 2023

البرنامج

مقدمة

يُعد وجود منظومة فعالّة للتصريح عن الذمة المالية والمصالح ركنًا أساسيًا من أركان الحوكمة الرشيدة ومقتضيات الوقاية من الفساد ومحاربته، نظرًا لأنها تساعد على إشاعة الثقة في الموظف العمومي، بمفهومه الواسع، الذي يشمل المواقع السياسية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية والأمنية، كما انه يُمكّن من رصد مصالحهم وإدارتها بشكل لا يؤدي الى حدوث تضارب بين مصالحهم الخاصة والمصلحة العامة، إضافة الى أنه يسهّل دور السلطات المعنية في كشف اي تضخم غير مشروع في الثروة وبالتالي عملية المساءلة والمحاسبة في هذا الشأن. هذا ما قصدت تحقيقه الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وما يُستفاد من مختلف التوصيات الدولية والتجارب المقارنة من حول العالم.

يُنظم القانون اللبناني رقم 189 عام 2020 عملية التصريح عن الذمة المالية والمصالح بما يتوافق بشكل عام مع الممارسات الفضلى في هذا الإطار، ويسدّ الثغرات العديدة في التشريع والممارسة التي شابت القوانين السابقة. وقد جاء هذا القانون ليعدّل بشكلٍ جذري الأحكام التشريعية السابقة التي كانت ومنذ العام 1954 السبّاقة في استحداث منظومة لبنانية للتصريح عن الأموال، والتي تعدّلت في العام 1999، لكن دون ان تُضيف أية أحكام جديدة ذات شأن. أما أبرز التعديلات التي استُحدثت في القانون الجديد أنها حصرت مهمة تلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح بجهةٍ وحيدة هي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ناقلةً هذه المهمة اليها من أكثر من أربعة وعشرون جهة قضائية وإدارية.

بناء عليه، تنظّم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان ورشة عمل حول **تفعيل منظومة التصريح بالذمة المالية والمصالح في ضوء القانون الجديد والتجارب السابقة**، وذلك في بيروت في 26 أيلول 2023، بالتعاون مع "مشروع مكافحة الفساد من أجل تعزيز الثقة بلبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يُنفّذ بدعم من الاتحاد الأوروبي وسفارة حكومة مملكة الدانمارك، وبالتعاون مع المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" الذي يُنفّذ بدعم من الوكالة الكورية للتعاون الدولي.

تتمثل الأهداف الرئيسية للورشة في استعراض المستجدات التي أتى بها القانون رقم 2020/189 مقارنةً بالإطار القانوني السابق تأسيساً لفهم مشترك لمختلف جوانب منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح مع وضعها في سياق التجارب المقارنة والممارسات الفضلى ذات الصلة، إضافة الى تبيان التقدم الحاصل لتاريخه بتطبيق منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح من قبل الإدارات التي أوكلت اليها مهام تلقي وحفظ وادارة التصاريح قبل تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. كما سيتم استخلاص التوصيات الفنية والعملية اللازمة لتفعيل منظومة التصريح في إطار التعاون والتنسيق بين الهيئة ومختلف الجهات المعنية.

جدول الأعمال

الثلاثاء، 26 أيلول 2023	
11:00 – 09:00	**الجلسة الأولى: منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح في القانون اللبناني والمقارن** **الهدف:** التأسيس لفهم مشترك لمقتضيات قانون رقم 189 وإضافاته مقارنةً بالمنظومة السابقة، من حيث أبرز المهام التي أنيطت بالهيئة لجهة تلقي التصاريح وحفظها وإداراتها والتدقيق بها، ومقارنة المنظومة اللبنانية بالأحكام والممارسات الفُضلى في القوانين المُقارنة. • **كلمة افتتاحية** القاضي كلود كرم، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد • **منظومة التصريح عن الذمة المالية والمصالح بين أحكام القانون الجديد والقانون السابق** القاضية تريز علاوي، عضو في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد • **المعايير والممارسات الجيدة في القوانين العربية والأجنبية** السيد أنور بن خليفة، أخصائي رئيسي في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية • **مناقشة عامة**
11:30 – 11:00	**استراحة**
13:30 – 11:30	**الجلسة الثانية: تعامل الإدارات اللبنانية المختلفة مع موجبات التصريح عن الذمة المالية والمصالح** **الهدف:**

أولًا : استعراض الجهود الآيلة الى توضيح أحكام القانون لسائر الموظفين العموميين المُلزمين بالتصريح، لاسيما عبر دليل سؤالات وإجابات بشأن التصريح عن الذمة المالية والمصالح الذي طورته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية.

ثانيًا: استعراض الجهود التي قامت بها عينة من الإدارات التي تولت سابقًا مهام تلقي التصاريح عن الذمة المالية وحفظها وإدارتها. مع ابراز الدروس المستخلصة من هذه التجارب، والصعوبات التي واجهتها.

رئيس الجلسة

- القاضي كلود كرم، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

ميسّر النقاش

- الأستاذ غسان مخيبر، محامي ونائب سابق، وخبير قانوني رئيس في "مشروع مكافحة الفساد من أجل تعزيز الثقة بلبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جهود مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في المرحلة السابقة: دليل الأسئلة والأجوبة في التصريح عن الذمة المالية

الأستاذ علي برّو، عن وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية

حلقة نقاشية

الأستاذة نسرين مشمومي، رئيسة مجلس الخدمة المدنية

القاضية ميراي الحداد، عن مجلس القضاء الأعلى

السفير كنج الحجل، عن وزارة الخاجية والمغتربين

العميد وليد شيا، عن وزارة الدفاع

الأستاذة فاتن ابو الحسن، عن وزارة الداخلية والبلديات

السيد جان متى، عن المجلس الدستوري

السيدة رانيا فائق، عن رئاسة مجلس الوزراء

السيدة باسمة انطونيوس، عن وزارة المالية

السيدة نسيمة الطبش، عن مصرف لبنان

مناقشة عامة

14:30 – 13:30 الغداء

16:00 – 14:30 الجلسة الثالثة: متطلبات تفعيل منظومة التصاريح عن الذمة المالية والمصالح

الهدف:

استخلاص التوصيات اللازمة لحسن آداء الهيئة لمهام استلام التصاريح وحفظها وإدارتها والتدقيق بها، وبلورة أوجه التعاون الضروري مع بقية الإدارات المعنية، وخاصة في المجالات التالية: (1) إعداد قوائم اسمية كاملة بجميع الموظفين العموميين الملزمين بالتصريح (2) إعداد بيانات التصريح (3) آلية التعاون للتعامل اداريًا وماليًا مع المتخلفين عن التصريح (4) تطوير آلية التعاون مع المصرف المركزي لاسيما لجهة ايداع التصاريح لديه وطلبها عند الحاجة (5) الخطوات المطلوبة لتبادل المعلومات رقميًا مع الادارات المعنية.

ميسّر النقاش

- الأستاذ غسان مخيبر، محامي ونائب سابق، وخبير قانوني رئيس في "مشروع مكافحة الفساد من أجل تعزيز الثقة بلبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخلاصات الفنية

- السيد أنور بن خليفة، أخصائي رئيسي في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية

ملاحظات ختامية

- القاضية تيريز علاوي، عضو في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

***